

حزب النهضة يستنجد بمفردات الإسلام السياسي ليستعطف التونسيين

الغنوشي يتعهد بتحويل أموال الزكاة منا للطلبة والمقبلين على الزواج



استندت حركة النهضة الإسلامية بعد هزيمتها في سباق الانتخابات الرئاسية بزعيمها راشد الغنوشي وجنوده في حملتها للانتخابات التشريعية لاستحضار مفردات المسار الثوري وخطاب الإسلام السياسي تزامنا مع تعمق تخوفاتها من استقلالات جديدة قد تضرب صفوفها ما لم تحقق طموحاتها في انتخابات البرلمان.

تونس - يقود رئيس حزب النهضة ذو التوجهات الإسلامية، راشد الغنوشي، الحملة الانتخابية لحزبه استعدادا للانتخابات البرلمانية وجمال مدنا تونس عديدا دون أن يكتفي بصولاته في الدائرة الانتخابية العاصمة تونس التي يترشح فيها للانتخابات التشريعية.

استعاد زعيم الحزب الإسلامي في خطاباته الموجهة لأنصاره مصطلحات يستشفها من مدرسة الإسلام السياسي كان قد تركها فترة تحالفه مع حزب نداء تونس، ليستعطف من جديد الخزان الانتخابي للنهضة.

وتجري حركة النهضة حملتها الانتخابية البرلمانية بعد هزيمة تلقته في انتخابات الرئاسة وعدم مرور مرشحها عبدالفتاح مورو إلى الدور الثاني من سباق الرئاسة وبالزمن مع استقلالات في صفوفها وخاصة من المقربين من الغنوشي وأهمهم مستشاره السياسي لطفي زيتون ورئيس مكتبه زبير الشهودي.

ويحاول كذلك حزب النهضة ذو المرجعية الإسلامية استعادة موقعه من رافعا من جديد لواء الدفاع عن مبادئ ثورة 2011.

وقال راشد الغنوشي في جولات الحملة الانتخابية إن حزبه يتطلع إلى الحكم بغيره أو مع قوى ثورية إذا فاز في انتخابات البرلمان، في إشارة إلى إنهاء الإسلاميين توافقا استمر خمس سنوات مع أحزاب علمانية.

وغازل التونسيين الداعمين للتوجهات الاقتصادية الإسلامية بتعهده باستحداث الهيئة الوطنية للزكاة تفعيل لركن كبير من الثقافة الإسلامية.



كما حاول زعيم الحزب الإسلامي كسب تعاطف الطلبة وشباب تونس من خلال التعهد بتحويل أموال الزكاة منا للطلبة ومساعدات للمقبلين على الزواج وأصحاب المهن الحرة.

ودعا رئيس حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي، السبت، إلى عدم التصويت في الانتخابات التشريعية المقبلة، لما سماه "أحزاب الثورة المضادة" أو القوائم المستقلة.

وأطنب الغنوشي في تكرار مصطلحات الخطاب الديني واعتبر بعض الأحزاب المنافسة للنهضة من قوى "الردة" التي تعادي المسار الثوري وتقول ثورة مضادة، مرفعا خلال كلمته أمام الجماهير في نبرة خطاباته.

وأقر الغنوشي بالتقلبات الحاصلة في مواقف حزبه وعدم تشبثها بمبادئ معينة، قائلا "المواقف في السياسة متغيرة وكنا مع التوافق لأنه ضروري آنذاك وجنبنا الإقتتال والصراع الداخلي.. التوافق أبقى ديمقراطية تونس مستمرة وذلك من أوجه الثورة.. ولكن الإصلاحات الاقتصادية ما زالت من بين أولوياتنا".

إضافة إلى ذلك، اعتبر المحلل السياسي حمزة المدب أن إعلان النهضة دعمها للأستاذ الجامعي الذي حل أولا في نتيجة الدورة الأولى قيس سعيد إثر هزيمة مرشحها التاريخي

عبدالفتاح مورو شكلا من أشكال القول بأنها فهمت رسائل قواعدها التي لم تستسج انحرفات الحزب والتنازلات التي قدمها عبر التحالف مع حزب نداء تونس.

وقال المدب لوكالة فرانس برس إن هذا الحزب الإسلامي خسر حوالي 80 ألف صوت بين الانتخابات البلدية منتصف 2018 والدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في سبتمبر وأن قيادات الحزب تدرك جيدا أن هذا التراجع سيتواصل خلال الانتخابات التشريعية.

ولاحظ المحلل السياسي أن النهضة تحدثت عن تحالفات مع "قوى الثورة" و"ضد الفساد" للتعبير عن معارضتها لنيل القروي ولحزبه قلب تونس الذي يتوقع أن يحصل على موقع متقدم في الانتخابات التشريعية، وذلك لتطمين وتعيئة قواعدها الانتخابية التي لم تعد وافية لها تماما.

وستحاول النهضة استرجاع اصوات مئات الآلاف من الناخبين الشباب الذين صوتوا لقيس سعيد وللحفاظ المفتوح لطفي المراهي

في الدورة الرئاسية الأولى، وفق رأي المدب.

ولا تعني تصريحات قيادات النهضة المتعلقة برفض التحالف مع "الفاستين"، أنها دخلت طور تغيير استراتيجيتها والتفكير في البقاء في المعارضة بين ليلة وضحاها بالرغم من أن هذا هو خيار بعض القيادات داخل الحزب، حسب قول حمزة المدب.

وقال المدب إن النهضة وصلت إلى منعطف في تاريخها وستصارع من أجل بقاءها ليس في هذه الانتخابات ولكن على مدى متوسط لاسيما أن انقسامات داخلية عديدة ظهرت منذ سنة حول سياسة التوافقات التي تتعرض لمعارضة متزايدة.

وتظهر مؤشرات الاستحقاقات الانتخابية التي جرت في تونس منذ الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي قلصا كبيرا في نسبة الناخبين الداعمين للنهضة بعد أن كان عددهم سنة 2011 في حدود مليون ونصف المليون وتقلص في الدور الأول للانتخابات الرئاسية سنة 2019 إلى ما يقارب 400 ألف ناخب.

الغنوشي في محاولة لكسب ود أنصاره

وتتعمق مخاوف النهضة من تواصل نوبان خزانها الانتخابي ومعاقبته شعبية في انتخابات البرلمان باعتبارها شريكا رئيسيا في الحكومات التي تعاقبت على الحكم في تونس بعد ثورة 2011 ولم تغلح في تحقيق مطالب التشغيل والتنمية الاقتصادية.

ورفعت مجموعة من الشباب بولاية القيروان، الأربعاء، شعار "ارحل" في وجه القيادي بحركة النهضة علي العريض الذي زار المدينة للإشراف على الحملة الانتخابية للحركة.

ونكرت إذاعة تونس خاصة (اكسبراس أف.أم) أن رجال الأمن تدخلوا لحماية علي العريض إثر الاحتجاجات التي رافقت زيارته لتأمين خروجه من المدينة.

وستجري الانتخابات التشريعية التونسية يوم 6 أكتوبر الجاري في تونس للمسم في تركيبة البرلمان في الفترة النيابية القادمة.

وكشفت بعض استطلاعات الرأي أن النهضة ستنتال أربعين مقعدا من مجموع 217 بعد أن كان لها 68 مقعدا في انتخابات 2014.

بومبيو يزيد عدد الرسائل المتناقضة بشأن الحل في ليبيا

روما - أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو خلال زيارة إلى إيطاليا، أن الحل السياسي "هو الوحيد" لازمة في ليبيا. ولم يعط بومبيو أي تفاصيل إضافية عن هذا الحل وشروطه والأطراف الليبية المعنية به، ما بدا وكأنه مجاملة لإيطاليا التي تتحرك في كل اتجاه لفرض رؤيتها للحل في ليبيا.

وقال بومبيو خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الإيطالي لويجي دي مايو إن "الحل السياسي هو الوحيد في ليبيا ونقراً بأهمية وضع حد للعنف وإطلاق النار في ليبيا".

كما دعا جميع الأطراف الليبية إلى تحقيق تقدم في العملية السياسية. لافتا إلى ضرورة إقناع جميع الأطراف بأهمية تلك العملية.

ويأتي موقف الوزير الأمريكي بعد طرح دعوات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الحل السياسي، وخلال مساع تجريبها ألمانيا لعقد مؤتمر في برلين يجمع الدول المعنية بالازمة الليبية.

لكن متابعين للشأن الليبي يعتقدون أن الطرح الغامض لمبادرات الحل السياسي لا يمكن أن يقود إلى حلول على الأرض إذ لم يراع الظروف الموضوعية في بلد تسيطر الميليشيات المسلحة على عاصمته، مشيرين إلى أن تثبيت الوضع الحالي لا يمكن أن يقود إلى سلام.

ويقول هؤلاء إن كثرة التصريحات والمبادرات والمؤتمرات قد تفرغ الحل من موماته الحدية، خاصة في ظل نمش هادف إلى إرضاء الدول المتدخله بشكل مباشر أو عبر وكلاء محليين بدل البحث عن حل دائم يحفز الأمن والاستقرار.

وقبل اللقاء الذي عقد في نيويورك، أصدر قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر بيانا قال فيه "في نهاية المطاف، لا بد من الحوار والجلوس، ولا بد للعملية السياسية أن تكون لها مكانتها.

وقال إن "العملية الديمقراطية التي يشهدها الشعب الليبي كانت ولا زالت تصطدم بمعارضة المجموعات الإرهابية والميليشيات الإجرامية المسلحة التي تسيطر على القرار الأمني والاقتصادي في العاصمة طرابلس".

وعن فرص إجراء انتخابات لإنهاء الانقسام والصراع في ليبيا، قال حفتر إن "إجراء الانتخابات أمر مستحيل قبل القضاء عليها (المجموعات المسلحة) وتفكيكها وجمع السلاح".

ويعزو مراقبون صعوبة حلحلة الأزمة إلى وجود تدخلات مباشرة تحول دون التقدم الفعلي نحو الحل، ليس فقط من دول إقليمية، ولكن من دول أوروبية تريد أن تحيّر أي حوار لفائدة مصالحها وحلفائها المحليين.

وقال لويجي دي مايو في نيويورك "نحتاج إلى محادثات موسعة جدا بشأن ليبيا".

وتسرى كلوديا جازيني المحللة المتخصصة في الشأن الليبي بـ"مجموعة الأزمات الدولية"، ومقرها بروكسل، أن طرفي الصراع في ليبيا ليسا مفتحين على الحوار.

تعديل حكومي في المغرب يسبقه انسحاب لأحد أطراف الحكومة

محمد مامون العلو

وعزا حزب التقدم والاشتراكية، في بيان رسمي، قرار الانسحاب من الحكومة إلى كون الأغلبية الحكومية الحالية وضعت نفسها منذ تأسيسها إلى اليوم رهينة منطق تدبير حكومي يفقد إلى نفس سياسي حقيقي يمكن من قيادة المرحلة، والتعاطي الفعال مع الملفات والقضايا المطروحة، وحيث على العلاقات بين مكوناتها الصراع والتجاذب السلبي وممارسات سياسية مرفوضة.

واعتبر الحزب أن الأغلبية الحكومية اعطت الأولوية للتسايق الانتخابوي في أوق سنة 2021، واختارت هدر الزمن السياسي الراهن في فترة ارتفع فيها التذمر والإجباط لدى فئات واسعة من الشعب المغربي.

وقال الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، نبيل بن عبد الله، في تصريح لـ"العرب"، إن حزبه حاول الحصول على أجوبة سياسية مقنعة من رئيس الحكومة بشأن مشاورات تعديل الحكومية لكن دون جدوى، فتم بعد نقاش داخل الحزب اتخاذ قرار الانسحاب.

وأكد الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية أن جزءا كبيرا من قيادات الحزب وافق على قرار الانسحاب من الحكومة مبرزا أن المكتب السياسي للحزب اتفق بالإجماع على هذا القرار.

وسجل المكتب السياسي للتقدم والاشتراكية أن خطوته جاءت بعد

رصد أن المشاورات المتصلة بالتعديل الحكومي بقيت حبيسة منطق المناصب الوزارية وعددها، وظلت رهينة المحاضرة في توزيعها، فانسحب من الحكومة للتأكيد على أهمية أن يكون التعديل الحكومي مؤسسا على برنامج إصلاحي طموح، تحمله إرادة سياسية



مشاورات حثيئة لإجراء تعديل حكومي

قوية معبر عنها بوضوح. في المقابل، قالت مصادر حزب التقدم والاشتراكية لـ"العرب" إن المبررات التي بني عليها قرار الانسحاب مجرد تمويه عن الدافع الحقيقي الذي دفع الحزب إلى الانسحاب من الحكومة.

وارجعت ذات المصادر قرار الانسحاب من الحكومة إلى تقلص حجم تمثيلته في تركيبة الحكومة من 5 حقائق إلى حقيبتين وربما إلى حقيبة واحدة أو لا شيء في التعديل الحكومي المرتقب.

في هذا الشأن، لاحظ الباحث في القانون الدستوري، رشيد لزرق، في تصريح لـ"العرب"، أن حزب التقدم والاشتراكية لم يحنج في حكومة رئيس الوزراء السابق بنكران على قرارات تحرير المحروقات والإقتطاعات وتحرير إصلاح التقاعد، وجلها إصلاحات ضرت القدرة الشرائية للجماهير الشعبية رغم هويتها التقدمية والاشتراكية.

ولاحظ المحلل السياسي والباحث في القانون الدستوري، رشيد لزرق، أن حكومة سعد الدين العثماني لم تعد في

قرار انسحاب حزب التقدم والاشتراكية استباق لتقليص تمثيلته في الحكومة في التحوير الحكومي

وقال مراقبون إنه بعدما أحس الأمين العام للتقدم والاشتراكية، نبيل بن عبد الله، أن حزبه لم يعد مطلوباً في المرحلة الحالية سارع في البلاغ إلى تأكيد انتمائه إلى عائلة اليسار، رغم انتقاده السابق للصف اليساري عندما تحالف عام 2012 مع العدالة والتنمية ولم ينصت إليه.